

ترد "جمعية أصدقاء حلب" على الاتهامات ضدها وضد اثنين من المدافعين عن حقوق الإنسان السوريين بالتجسس لصالح مديرية الاستخبارات العامة الفرنسية وهي ليست اتهامات خطيرة فقط وإنما زائفة أيضا. وقد تم تداول هذه الاتهامات من قبل عدة وسائل إعلام تركية منذ 20 شباط الحالي

منذ بداية الأزمة السورية، قام مواطنون فرنسيون بتنظيم صفوفهم لتقديم الدعم للمجتمع المدني السوري في مواجهة نظام بشار الأسد والجماعات المتطرفة. "جمعية أصدقاء حلب"، التي لا تنتمي لأي توجه سياسي، نشأت في عام 2015 من أعضاء من المجتمع المدني من مختلف مدن فرنسا الراغبين في التعبير عن تضامنهم مع سكان حلب الذين تعرضوا للقصف من قبل النظام السوري. جميع أعضاء "جمعية أصدقاء حلب" ما في ذلك منسقتها هم متطوعون. لا تتلقى الجمعية أي تمويل من جهات حكومية، بل يتم الحصول على التمويل من خلال حملات جمع التبرعات والحفلات الخيرية. بعد سقوط حلب في نهاية عام 2016، اتسع نطاق عمل الجمعية لدعم نشطاء الشتات الذين جاءوا من جميع أنحاء سوريا.

غالبية كبيرة جداً من اللاجئين السوريين، أي ما يقرب من 4 ملايين شخص، هربوا إلى تركيا التي كانت بالنسبة لهم، بكل بساطة، الدولة الأكثر ترحيباً في العالم. لذلك، فإن الجمعية احتفظت بأغلب اتصالاتها مع النشطاء المتواجدين في هذا البلد. بعد تدهور الأوضاع في تركيا تجاه اللاجئين السوريين، بدأت الجمعية في تنبيه الرأي العام الفرنسي من خلال نقل معلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان. جميع هذه المعلومات مستمدة من مصادر مفتوحة، وهي عامة ومتاحة للجميع. لكن النشاط الرئيسي للجمعية اليوم هو مرافقة أصدقائها السوريين في طلباتهم للحصول على التأشيرة الفرنسية، واستقبالهم في فرنسا. في هذا السياق، كانت الجمعية في اتصال مع أحمد قطيع. الذي كان قد حصل للتو على تأشيرته لفرنسا، وكنا ننتظره هو وعائلته لاستقبالهم في محيط ليون حين تم اعتقاله في 27 تشرين الثاني 2023 بتهمة التجسس في نفس اليوم الذي حصل فيه على تأشيرته. تلك الاتهامات زائفة تماماً: أحمد قطيع هو ناشط حقوقي، ليس جاسوساً. بضعة أيام لاحقاً، في 8 كانون الثاني، تم اعتقال صديقه، المدافع عن حقوق الإنسان حسام النهار، بنفس الذريعة. هذا الأخير رفضت طلبات تأشيرته مراراً، ومحاميته فلور بولونو لا تزال تتابع ملف الاستئناف حتى الآن. تهم التجسس ضد هذين الرجلين وضد جمعيتنا لا تقوم على أي أساس من الصحة. نطالب بالإفراج الفوري عن هذين المدافعين عن حقوق الإنسان، وفقاً للقانون الدولي واتفاقيات حقوق الإنسان.